

تمهيد:

قام التحليل الكلاسيكي والذي تبناه مجموعة من الاقتصاديين أمثال دافيد ريكادو وساي وستوارت ميل وهم رواد المدرسة الكلاسيكية على عدة فرضيات بنو عليها دراساتهم ودونوا على أساسها نتائجهم، ومن بينها قانون ساي للمنافذ وافترض توازن الاقتصاد عند حالة التشغيل التام وحيادية دور النقود واليد الخفية التي تعمل على تحقيق التوازن التلقائي.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أثبتت فشل التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وأظهرت بأن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة تحقيق التوازن الكلي، وهكذا بدأ الاقتصاديون يشككون في صلاحية جهاز الأسعار في تحقيق التوازن التلقائي وضمان الاستخدام الكامل للموارد في كل وقت وثبات الإنتاج، حيث انتقد الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز " في كتابه المشهور " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد " سنة 1936 بعض نظريات المدرسة الكلاسيكية، وهذه المدرسة تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار. وأغلبية الأسس التي بنى كينز عليها أفكاره تنطلق من انتقاده للفرضيات التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية وهي كالتالي:

1. رفض كينز فكرة أن الاقتصاد في حالة من التوازن والمتناسبة مع حالة التشغيل التام، بل ذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات:
 - أ. توازن ناقص: يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل التام، وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج، وأن هذه الوضعية هي الوضعية الطبيعية لكينز.
 - ب. التوازن الزائد: وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل التام، وفي هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى، مما سيؤدي حتما إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد وهي حالة مؤقتة.
 - ج. التوازن المثالي: وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام، وهي الوضعية الطبيعية بالنسبة للكلاسيك، أما بالنسبة لكينز فهي حالة مؤقتة.
2. رفض كينز فكرة الرشادة الاقتصادية والتي تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق.
3. تحليله تحليل متكامل حيث أخذ من الوحدات النقدية أساس للتقييم وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي، وتحليله في الأجل الطويل عكس التحليل الكلاسيكي الذي يصلح في الأجل القصير.
4. رفض كينز حيادية دور النقود، فالنقد نشط يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به، فالزيادة في الرصيد النقدي قد تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، ولكن إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل التام فهذا الارتفاع في الأسعار سيحفز المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو مستوى التشغيل التام، وبالنسبة لكينز ليس كل ارتفاع في الأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع الاقتصاد إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام، وهو ما سماه كينز " التضخم الصحي " وهو عند كينز يقارب 2 %، وانتقد كينز أن النقد يطلب لذاته، وأضاف له وظيفة ثالثة وهي وظيفة مخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتي مقياس للقيمة ووسيط للمبادلات.
5. انتقد كينز فكرة أن الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق وانتقد فكرة التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار.
6. انتقد كينز فكرة اليد الخفية، حيث أظهرت أزمة 1929 أن هذه الآلية غير قادرة لوحدها على إعادة التوازن إلى مستوى التشغيل التام.
7. انتقد كينز فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة حيث دفعت أزمة 1929 إلى اقتراح تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع.

8. انتقد كينز قانون ساي للمنافذ، حيث أن أزمة 1929 ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل في تصريف المنتجات التي عجز قانون ساي من إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس السلع، وأصبح هناك مشكل في الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض كما كان يعتقد الكلاسيك، لذلك اهتم كينز بدراسة جانب الطلب.

وكينز لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت مسمى " **الطلب الكلي الفعال** " والذي يعرف بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع والخدمات، بل تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات المصحوبة في نفس الوقت بالقدرة على ذلك، أي القوة الشرائية ومصدرها الدخل، أي أن الطلب الكلي الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي، كما قام بتطوير نظرية الطلب على النقود مركزا على سعر الفائدة كمتغير أساسي حيث انطلق من التساؤل التالي لماذا يفضل الاعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بالنقود؟ ضف إلى ذلك قيامه بتفسيره قيمة النقود اعتمادا على الطلب الكلي الفعال.

الطلب على النقود عند كينز (تفضيل السيولة)

يري كينز أن للنقود وظائف أخرى بخلاف وظيفة وسيط للمبادلة، على غرار وظيفة مخزن للقيمة، و يرجع كينز الطلب على النقود إلى ثلاث دوافع أساسية:

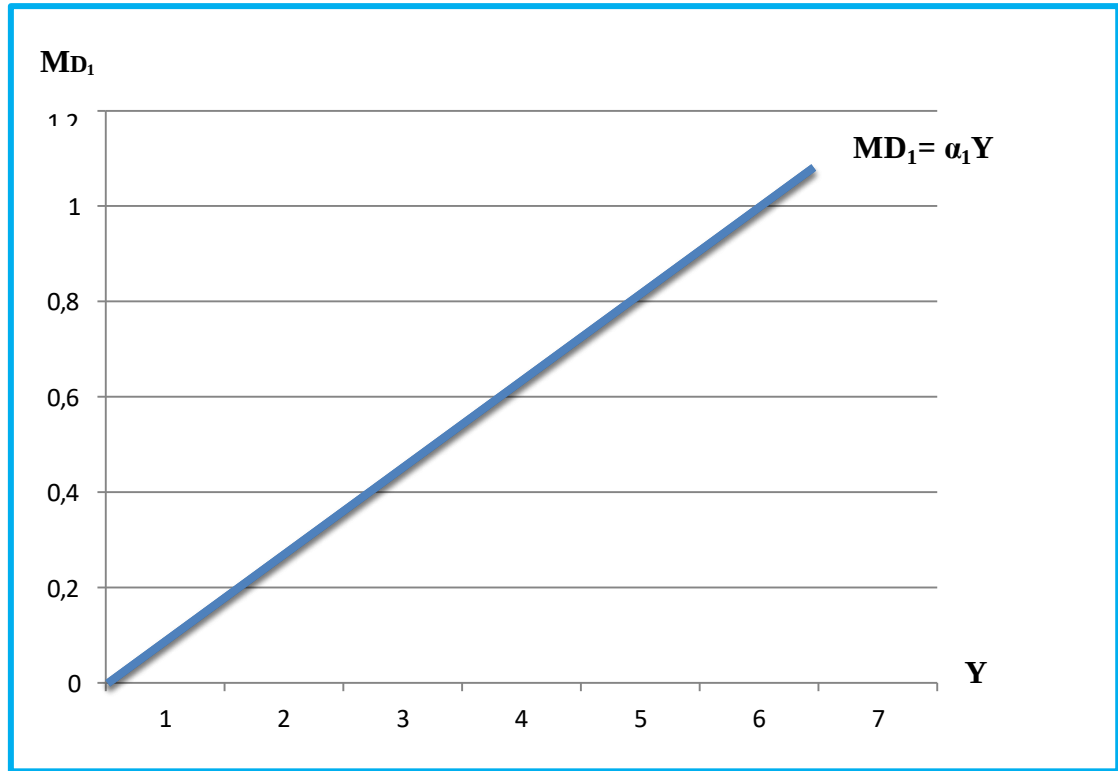
أولا: دافع المعاملات: يعتبر دافع المعاملات احد اهم دوافع الطلب على النقود وأكثرها شيوعا، اين يستمد وجوده من وظيفة النقود كوسيط للمبادلة، ويقصد به الحاجة إلى النقود من أجل أن إتمام مختلف المعاملات شخصية كانت أو تجارية، أي أنه رغبة الأفراد و المشروعات في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية الجارية.

ويتوقف الطلب على النقود بدافع المبادلات على عنصر الدخل ، لذا فهو دالة تابعة للدخل ، و يمكن صياغة دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات في المعادلة الاتية:

$$MD_1 = f(Y) = \sigma_1 Y$$

بناء على ما سبق تمثل معادلة الطلب على النقود بدافع المعاملات في الشكل الاتي الموضح أدناه

الشكل الاول : منحني الطلب على النقود بدافع المعاملات



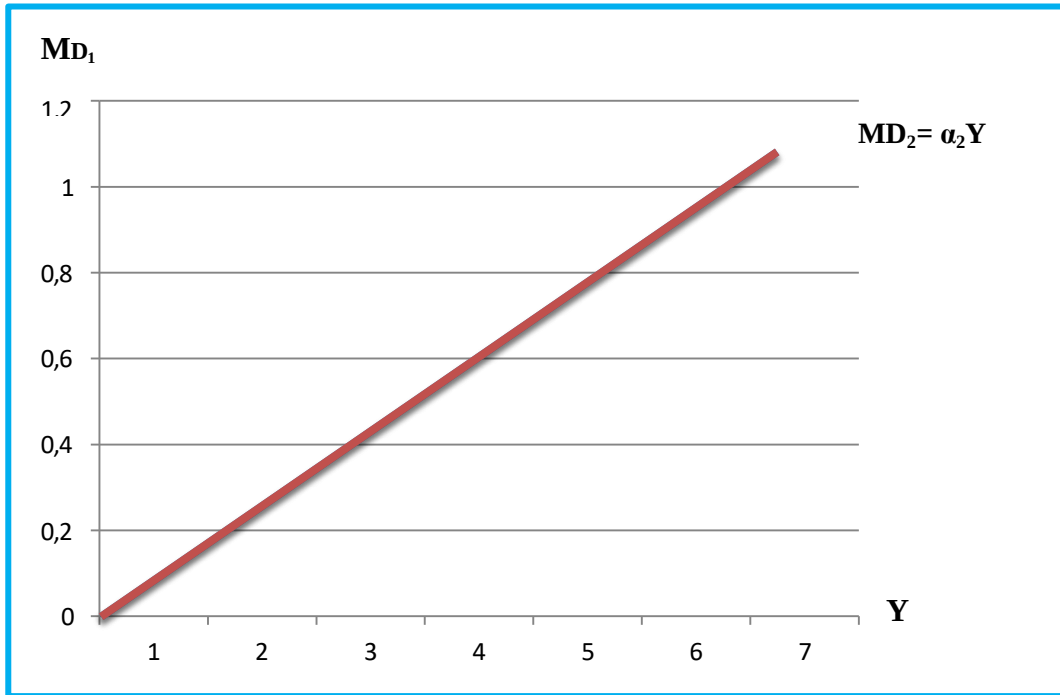
ثانيا: دافع الاحتياط: يرتبط هذا الدافع بحالة عدم التأكد التي قد يتعرض لها الافراد جراء خوفهم من ظروف المستقبل، و بالتالي فهم يتجهون لاستخدام جزء من دخلهم لهذا الغرض أي لمواجهة النفقات الطارئة وغير المتوقعة، ويعتقد كينز أن كمية النقود المطلوبة بغرض الاحتياط تتحد بمستوى المعاملات التي يتوقعها الافراد في المستقبل، حيث يرى أن هذه المعاملات تتناسب مع الدخل، لذا افترض كينز ان الطلب على النقود بدافع الاحتياط يرتبط طرديا بالدخل النقدي

ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على عنصر الدخل ، لذا فهو دالة تابعة للدخل ، و يمكن صياغة دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات في المعادلة الاتية

$$MD2 = F(y) = \sigma_2 Y$$

بناء على ما سبق تمثل معادلة الطلب على النقود بدافع الاحتياط في الشكل الاتي الموضح أدناه

الشكل الثاني : منحنى الطلب على النقود بدافع الاحتياط



ثالثاً: دافع المضاربة:

اعتبر كينز أن سعر الفائدة له دوراً هاماً في التأثير على الطلب على النقود كمحدد للثروة، لهذا قام بتقسيم الأصول التي يمكن استخدامها كمخزن للقيمة (الثروة) إلى نوعين هما: النقود والسندات، حيث تعتبر النقود أصل كامل السيولة لا يدر عائداً مادياً، في حين أن السندات تعطي عائداً مادياً يتمثل في الفائدة النقدية على السند إضافة إلى العائد الرأسمالي المحتمل منه؛ والمتمثل في ارتفاع سعر السند السوقي عن سعره الاسمي، فعلى سبيل المثال إذا كان معدل الفائدة منخفض حالياً فقد يكون من غير المناسب الاستثمار

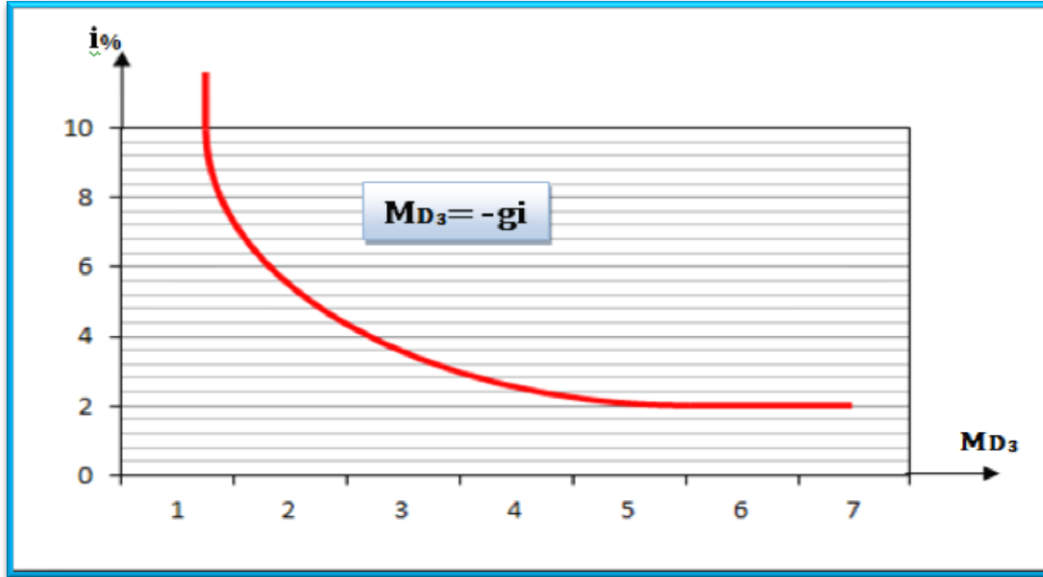
في السندات بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات والعائد عليها، والتي تملّي أن ارتفاع معدل الفائدة في الفترة القادمة سيترتب عنه تراجع في أسعار السندات مما يسبب خسارة رأسمالية لمالكها، لذا فمن الأفضل للأفراد عدم شراء السندات والاحتفاظ بسيولة أكبر عندما تكون أسعار الفائدة متدنية، لكي يتجنبوا مثل هذه الخسارة و ليتمكنوا من استغلال الفرصة التي ستسبب لهم مع ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة.

ويمكن صياغة معادلة الطلب على النقود بدافع المضاربة في المعادلة التالية:

$$MD3=f(i)=-gi$$

سيتم توضيح معادلة الطلب على النقود بدافع المضاربة بيانيا في الشكل التالي:

الشكل الثالث : منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة



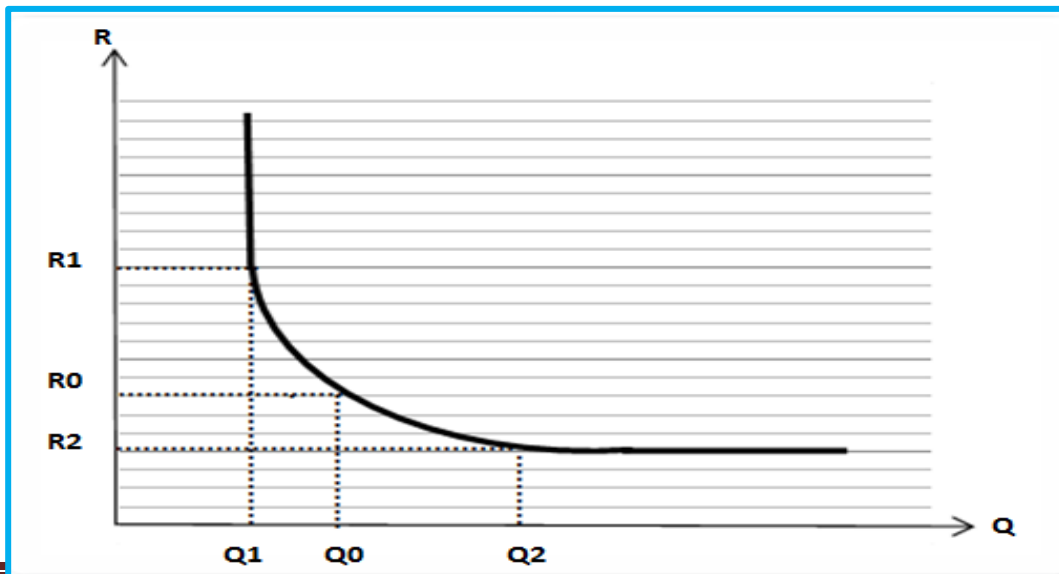
منه تصبح معادلة الطلب الكلي على النقود كالآتي:

$$MD = MD_1 + MD_2 + MD_3$$

$$MD = \sigma_1 Y + \sigma_2 Y - gi$$

و تبين هذه المعادلة أن الطلب على النقود يتغير طرديا مع الدخل الوطني و عكسيا مع سعر الفائدة، وتمثل هذه العلاقة بيانيا في الشكل التالي:

الشكل الرابع : منحنى التفضيل النقدي



و يتضح من الشكل أعلاه أنه عند مستوى مرتفع جدا من سعر الفائدة يتجه الاعوان الاقتصاديون إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات ، و بالتالي يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة عند مستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور العمودي و يلاحظ أيضا من الشكل أنه عند مستوى منخفض جدا من سعر الفائدة يفضل الاعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم على شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ تام المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، لذا يعبر عن منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة في شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، معنى ذلك من غير المجدي قيام الأفراد باستثمار أموالهم السائلة في شراء السندات، وهي الحالة التي أطلق عليها كينز بمصيدة السيولة .

عرض النقود عند كينز

يعتبر عرض النقود متغيرا خارجيا يتم تحديده من قبل السلطة النقدية و المتمثلة في البنك المركزي، وبالتالي فيمكن اعتبار قيمته ثابتة، إضافة إلى ذلك فإن عرض النقود عديم المرونة اتجاه سعر الفائدة حيث تصبح معادلة عرض النقود من الشكل $MS=M_0$

وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل الخامس: منحنى عرض النقود عند كينز

